

Distr.: General
5 August 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ١٠١ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات

التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها

الاستثنائية العاشرة

أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

تقرير الأمين العام

موجز

عقد المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام دورتيه الثالثة والخمسين والرابعة والخمسين، على التوالي، في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، وفي جنيف في الفترة من ٧ إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠. وركز المجلس مداولاته خلال الدورتين على البندين الموضوعيين التاليين من بنود جدول الأعمال: (أ) المسائل المفاهيمية المفضية إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠؛ و (ب) إجراءات المتابعة بشأن دراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

* A/65/150.



وكان المجلس قد ناقش البند الأول في دورته الثانية والخمسين المعقودة في تموز/ يولييه ٢٠٠٩، وقُدِّمت إلى الأمين العام مجموعة من التوصيات. بيد أن المجلس ارتأى بقوة أهمية مواصلة تزويد الأمين العام بمجموعة جديدة من التوصيات قبل انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في أيار/مايو ٢٠١٠.

وبناء على ما سبق، واصل المجلس مداولاته بشأن البند المعنون "المسائل المفاهيمية المفضية إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠" خلال دورته الثالثة والخمسين المعقودة في نيويورك. وأوصى المجلس بأن يواصل الأمين العام دعمه القوي للزخم السياسي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين خلال الفترة المفضية إلى انعقاد المؤتمر الاستعراضي، وتشجيع الدول على كفالة الالتزام السياسي بالمؤتمر والمشاركة فيه على مستوى رفيع. وحث المجلس الأمين العام أيضا على مواصلة ما يبذله من جهود لإصدار رسائل إيجابية قبل انعقاد المؤتمر وتشجيع الدول على اقتراح خطوات محددة للتوصل إلى عملية متعددة الأطراف في مجالات نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ولتنفيذ المعايير القائمة. وحث المجلس الأمين العام أيضا على أن يؤكد لكل من الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية مسؤوليتهما المشتركة بصدد عدم التسامح مطلقا بإزاء الانتشار لا من جانب الدول ولا من جانب الجهات من غير الدول، وكذلك بصدد تعزيز نزع السلاح النووي. ورئي أيضا أن الأمين العام ينبغي أن ينوه بما تحقق من تقدم بالفعل، لا سيما في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وفي نقض بعض الدول لوضعها النووي. وفي الدورة الرابعة والخمسين المعقودة في جنيف، كرس المجلس وقتا طويلا لتبادل الآراء بشأن نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

وفيما يخص البند الثاني المتعلق بإجراءات المتابعة بشأن دراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، أجرى المجلس تبادلا متعمقا للآراء بشأن هذه المسألة في كلتا الدورتين. وأوصى المجلس بأن يذكر الأمين العام الدول بأن تتم تنفيذ التوصيات الواردة في دراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢، وأن يوجه أنظار المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة إلى أهمية التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وشجّع المجلس الأمين العام على يواصل دوره الدعوي في التعريف بأهمية التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار كلما أمكنه ذلك. ورأى المجلس أيضا أن الأمين العام ينبغي أن يشجع الحكومات على أن تقيم هياكل أساسية قوية للنهوض بدراسات نزع السلاح وعدم الانتشار وأن تقدم بصفة منتظمة تقارير بشأن موضوع التثقيف في مجال نزع السلاح.

واعتمد المجلس، بصفته مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، برنامج وميزانية المعهد لعام ٢٠١٠، ووافق على تقرير مديرة المعهد عن أنشطته خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى تموز/يوليه ٢٠١٠ لتقديمه إلى الجمعية العامة، فضلا عن برنامج العمل والميزانية المقترحين لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وحث المجلس الأمين العام أيضا على أن يمارس كل ما في حوزته من نفوذ لتأمين زيادة الإعانة المالية المخصصة للمعهد في الميزانية العادية للأمم المتحدة بما يكفي للتمويل الكامل لجميع تكاليف ملاك الموظفين الأساسي.

أولا - مقدمة

١ - عقد المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح دورتيه الثالثة والخمسين والرابعة والخمسين، على التوالي، في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ وفي جنيف في الفترة من ٧ إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠. وهذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٣/٣٨ سين. أما تقرير مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي وافق عليه المجلس الاستشاري بصفته مجلس أمناء المعهد، فقد قُدم في وثيقة مستقلة (A/65/177).

٢ - ورأس كارلو تريزا، من إيطاليا، دورتي المجلس المعقودتين في عام ٢٠١٠.

٣ - ويوجز هذا التقرير مداولات المجلس خلال هاتين الدورتين والتوصيات المحددة التي أبلغها إلى الأمين العام.

ثانيا - المناقشات الموضوعية والتوصيات

ألف - المسائل المفاهيمية المفضية إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

٤ - سبق أن ناقش المجلس هذا البند من بنود جدول الأعمال في دورته الثانية والخمسين المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وقُدِّمت إلى الأمين العام مجموعة من التوصيات. بيد أن المجلس اتفق عندئذ على أن يواصل نظره في البند في دورته التالية بالنظر إلى التطورات المستمرة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وعلاوة على ذلك، ارتأى المجلس بقوة أهمية تزويد الأمين العام بمجموعة جديدة من التوصيات قبل انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في أيار/مايو ٢٠١٠.

٥ - وقدم ثلاثة من أعضاء المجلس، هم دونالد ماهلي و ه.م.غ.س. باليهكارا وفرانسوا ريفاسو، ورقات تتضمن مادة للتفكير بشأن هذا البند من جدول الأعمال، في الدورة الثالثة والخمسين.

٦ - وأعرب المجلس عن التقدير والتأييد لما يبديه الأمين العام من الالتزام وروح القيادة الفعليين بشأن مسائل نزع السلاح. وتعدد الإعراب عن التأييد مرة أخرى لخطّة النقاط الخمس التي اقترحها الأمين العام بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ولمقترحاته اللاحقة، وتؤدي كذلك بضرورة محافظة الأمين العام على زخم مشاركته في هذا المجال.

٧ - ورئي أن صدور رسالة قوية عن الأمين العام بشأن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة أمر ذو أهمية سياسية حيوية سيؤثر تأثيراً إيجابياً على جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار. واقترح أيضاً أن يبدل الأمين العام كل ما في وسعه للمساعدة في الحفاظ على الزخم السياسي المتواصل حالياً في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار بهدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

٨ - وعلى الرغم من أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تُعتبر نشاطاً يخص الدول الأطراف في تلك المعاهدة، لاحظ المجلس أن بإمكان الأمم المتحدة أن تعتمد على ما تحظى به من اعتراف مؤسسي فتأخذ بزمام القيادة بشأن بعض المسائل. وأعرب عن آراء مفادها أن نجاح المؤتمر الاستعراضي أو فشله سيؤثر على النظام الدولي تأثيراً يتجاوز نطاقه نظام منع انتشار الأسلحة النووية ويمتد إلى فكرة الحوكمة الدولية وتعددية الأطراف ذاتها. وإضافة إلى ذلك، شدد عدة أعضاء على وجوب إحراز تقدم بشأن جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى أن من المهم للغاية أيضاً الحفاظ على التوازن فيما بين هذه الركائز.

٩ - وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم إزاء الانتشار النووي والعودة إلى تأكيد صلاحية نظريات الردع النووي في بعض أنحاء من العالم، وأعربوا عن خيبة أملهم أيضاً إزاء بطء مسيرة نزع السلاح النووي. وشُدّد على أنه في حين أن بعض حالات الانتشار قد يتباين الشعور لدى الأطراف المختلفة بمدى العجلة اللازمة بشأنها، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تسمح بالانتشار مطلقاً، لا من جانب الدول ولا من جانب الجهات من غير الدول. وأشار إلى أن ردود الفعل الانتقائية يمكن أن تضع موضع الشك الفوائد الناجمة عن الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

١٠ - وأشار أيضاً إلى أنه في حين أن نزع السلاح لا وجود له في الفراغ وينبغي أن يحدث في ظل بيئة أمنية يمكن فيها تحقيق الاستقرار بدون تسليح، فإن تدابير منع الانتشار لا يمكن أن توجد هي الأخرى في فراغ ينعدم فيه نزع السلاح.

١١ - وأدلى بتعليقات أيضاً تنوه إلى أهمية التماس فريد من الإيضاحات بشأن المبادئ المتعلقة بعدم المبادأة فضلاً عن "الغرض الوحيد". وفي هذا الصدد، أشار بعض الأعضاء إلى وجوب تعزيز مفهوم الضمانات الأمنية السلبية.

١٢ - وأكد عدد من أعضاء المجلس على أهمية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأشار أيضاً إلى ضرورة تحسين التكنولوجيا النووية لأغراض التطبيقات السلمية والتكنولوجيات المقاومة للانتشار، بدون جلب لخطر البرامج النووية السرية. ولكن ذكر

أيضا أن هذه التكنولوجيات تستلزم تعاوننا دوليا متينا إلى جانب إنشاء نظم خاصة للضمانات. وثوّه كذلك إلى ضرورة تكييف نظام منع الانتشار وفقا لحقائق الواقع المتغير.

١٣ - وأكد عدة أعضاء من جديد ضرورة تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي تشجيعا قويا على إبرام اتفاق لاحق لمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية. وأعرب عن آراء مفادها أن إجراء مزيد من التخفيضات في هاتين الترسنتين النوويتين يمكن أن يمهّد السبيل أمام التعهد بالتزامات أوسع نطاقا.

التوصيات

١٤ - اتخذ المجلس التوصيات التالية، التي قُدمت إلى الأمين العام قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠:

(أ) ينبغي أن يواصل الأمين العام دعمه القوي للزخم السياسي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين خلال الفترة المفضية إلى انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة؛

(ب) ينبغي أن يشجع الأمين العام الدول على كفالة الالتزام السياسي الرفيع المستوى بمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، فضلا عن كفالة المشاركة فيه على مستوى رفيع؛

(ج) ينبغي أن يواصل الأمين العام ما يبذله من جهوده لإصدار رسائل إيجابية قبل انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وتشجيع الدول على اقتراح خطوات محددة للتوصل إلى عملية متعددة الأطراف في مجالات نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ولتنفيذ المعايير القائمة؛

(د) ينبغي أن يؤكد الأمين العام لكل من الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية مسؤوليتهما المشتركة بصدد عدم التسامح مطلقا إزاء الانتشار لا من جانب الدول ولا من جانب الجهات من غير الدول، وكذلك بصدد تعزيز نزع السلاح النووي؛

(هـ) ينبغي أن ينوّه الأمين العام بما تحقق من تقدم بالفعل، لا سيما في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وفي نقض بعض الدول لوضعها النووي. وينبغي أن يؤكد من جديد أيضا أهمية التثقيف بشأن نزع السلاح في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

باء - إجراءات المتابعة بشأن دراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

١٥ - فيما يخص البند الثاني من جدول الأعمال، أجرى المجلس تبادلاً للآراء خلال دورتيه بشأن إجراءات المتابعة المتعلقة بدراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وعلى وجه التحديد، تنص التوصية ٣٠ الواردة في دراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ (A/57/124) على ما يلي: "يجدر بالمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام أن يقوم، في سياق ولايته الراهنة، بالنظر بصفة دورية في إجراءات المتابعة المتصلة بالتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار". ونظراً إلى أنه قد مضت بالفعل ثماني سنوات على نشر تلك الدراسة، رئي أن الوقت قد حان لأن يتداول المجلس بشأن هذا الموضوع، لا سيما بالنظر إلى تزايد اهتمام المجتمع المدني بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار، وبخاصة نزع السلاح النووي.

١٦ - وفي الدورة الثالثة والخمسين، قدمت عضوة المجلس كيت ديويس ورقة تتضمن مادة للتفكير بشأن هذا الموضوع. وفي الجلسة نفسها، استمع المجلس أيضاً إلى عرض بشأن مسألة التثقيف في مجال نزع السلاح قدمه الخبير ويليام بوتز، أستاذ كرسي سام نان وريتشارد لوغر لدراسات منع الانتشار ومدير مركز جيمس مارتن لدراسات عدم الانتشار في معهد مونتيري للدراسات الدولية.

١٧ - وأجرى المجلس تبادلاً متعمقاً للآراء بشأن هذا البند. واقترح أن يستغل الأمين العام كل الفرص المتاحة، ولا سيما في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، في التعريف بأهمية التثقيف في مجال نزع السلاح والتأكيد على هذه الأهمية.

١٨ - بيد أن بعض الأعضاء أشاروا إلى أن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار لا تعد من الأولويات في أنحاء كثيرة من العالم، ومن ثم توجد صعوبات في إثارة الاهتمام العام بهذه المسائل. وعلى وجه الخصوص، أعرب عن آراء مفادها أن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار ذات نطاق عريض وأن الاهتمام بها يتباين تبائناً كبيراً فيما بين الدول، ومن ثم فإن مفاهيم التثقيف في مجال نزع السلاح ليست واحدة في كل مكان.

١٩ - وأكد كثير من الأعضاء على ضرورة أن تبذل الحكومات جهوداً أكثر قوة لا ترمي فحسب إلى تدريب المسؤولين الحكوميين وتثقيفهم في مجال نزع السلاح، بل تهدف أيضاً إلى توعية البرلمانيين والمشتغلين بالتعليم والعلماء والباحثين والعسكريين بمسائل نزع السلاح التي

يمكن أن يكون لميادين تخصصهم تأثير ملموس عليها. وشدد عدد من أعضاء المجلس أيضا على ضرورة أن يتضمن التعليم العسكري عناصر للثقيف في مجال نزع السلاح.

٢٠ - وفيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا، أبدت آراء بشأن مختلف أدوات الاتصال الحديثة التي يمكن استخدامها في تعزيز الثقيف في مجال نزع السلاح، مثل Facebook و Twitter و Myspace والأفلام الوثائقية والألعاب ذات الصلة بموضوع نزع السلاح. ونوه بعض الأعضاء من جديد إلى الحاجة إلى الاستعانة بالمشاهير في زيادة الوعي بمسائل نزع السلاح.

٢١ - وشملت الآراء الأخرى الجديدة بالذكر ضرورة إشراك المنظمات الدولية الأخرى، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بهدف الوصول بالثقيف في مجال نزع السلاح إلى صفوف الشباب، وأهمية تعزيز التواصل الشبكي بوصفه طريقة لتحسين وترويج الثقيف في مجال نزع السلاح، وتعيين رسول سلام لمهمة الثقيف في مجال نزع السلاح. وتؤدي أيضا على نطاق واسع بأن تثار مسألة الثقيف في مجال نزع السلاح في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

٢٢ - وواصل المجلس في دورته الرابعة والخمسين مداولاته بشأن إجراءات المتابعة المتعلقة بدراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ عن الثقيف في مجال السلاح وعدم الانتشار. ومن ثم أمكن أن تتوافر للمجلس جولة ثانية من المناقشات المتعمقة بشأن الموضوع. وفي تلك الدولة نفسها، قدمت عضوة المجلس مونيكا هرتز ورقة تتضمن مادة للتفكير.

٢٣ - وأعرب المجلس عن ارتياحه لما تم للمرة الأولى من تضمين الإجراء ٢٢، الوارد في الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات متابعة تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، صيغة توافقية تشجع جميع الدول على تنفيذ التوصيات الواردة في دراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ عن الثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، من أجل تعزيز أهداف معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، عملا على إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

٢٤ - ونوه عديد من الأعضاء مرة أخرى إلى أن الثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار لا يجتذب حاليا إلا قدرا ضئيلا من الاهتمام، ومن ثم يلزم أن يعاد صوغه في شكل جديد على نحو يوجد هذا الاهتمام المفقود في عدد أكبر من البلدان. وشدد أيضا على أن دائرة التركيز في جهود الثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار ينبغي أن تشمل في آن واحد مسألتين نزع أسلحة الدمار الشامل ونزع الأسلحة التقليدية من أجل تنمية الاهتمام بالمسألتين معا وزيادة الوعي الجمهور بهما. وتم التأكيد أيضا على أهمية ربط الثقيف في مجال

نزع السلاح باحتياجات البيئة المحلية وكذلك بالمسألة الأوسع نطاقا، وهي مسألة العنف وتحديد الأسلحة.

٢٥ - وتم التأكيد مرة أخرى على ضرورة تحديث التثقيف في مجال نزع السلاح والطريقة التي يُبث بها، ولا سيما عن طريق استخدام التكنولوجيات الجديدة. وعلى وجه الخصوص، أشير أيضا إلى الحاجة إلى تثقيف الجمهور الأصغر سنا، بما في ذلك طلاب المدارس الثانوية. وذكر أن التكنولوجيات الجديدة، بما فيها ألعاب الفيديو غير العنيفة، يمكن أن تكون أدوات مفيدة للتثقيف في مجال نزع السلاح وأن تُستخدم في تشجيع العنف، باتباع نهج "البدء من القاعدة".

٢٦ - وتناول المجلس بالمناقشة مسألة فئات الجمهور الأخرى التي ينبغي استهدافها، مثل جمهور القطاع الصناعي والمؤسسات العسكرية، بالإضافة إلى المدارس والأوساط الأكاديمية ومؤسسات الإعلام. وأشار في هذا الصدد إلى أهمية فئة البرلمانين، لا سيما وأن هؤلاء هم الذين بيدهم التصديق على أي اتفاقات لنزع السلاح. وطُرح اقتراح مؤداه أن يوجه الأمين العام رسالة إلى الحكومات يشجعها فيها على تنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢. وفيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة، ذكر أنه ينبغي التركيز على تزويدهم بالتثقيف بشأن جوانب القانون الإنساني، فضلا عن نزع السلاح وعدم الانتشار.

٢٧ - ورئي أن وسائل الإعلام وسيلة مهمة من وسائل التثقيف في مجال نزع السلاح. وذكر أن أساليب التلقين مهمة أيضا ومتنوعة: وسائل الإعلام، والإنترنت، وكتب الرسوم الهزلية، وينبغي أن تكون متاحة بمختلف اللغات. ورئي أن ترجمة وسائل التلقين المختلفة وتيسير الوصول إليها يمثلان جانبا رئيسيا من جوانب عملية التثقيف في مجال نزع السلاح.

٢٨ - وذكر أن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح يمكن أن يؤدي دورا رئيسيا في هذا المجال. بيد أنه شُدّد على ضرورة التوصل إلى لغة موحدة ومقبولة. واقتُرح أن يتاح معجم مفردات المعهد بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، لكي يكون الفهم موحدا، وأن يجري تحديثه وطبعه أو نشره على الموقع الشبكي للمعهد.

٢٩ - ورئي أيضا أن اليونسكو ولجانها الوطنية مفيدة فائدة حمة في نشر المعلومات المشمولة في إطار التثقيف في مجال نزع السلاح. واقتُرح كذلك أن تقوم اليونسكو بإعداد بعض الموارد، بما في ذلك، الكتب، وإتاحتها للجامعات في مختلف أنحاء العالم عملا على إيجاد لغة موحدة بشأن نزع السلاح. ويمكن أيضا تشجيع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر الأسلحة النووية

ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك المنظمات الإقليمية، على تنمية قدراتها على نشر التثقيف في مجال نزع السلاح.

٣٠ - واقترح أيضا أن العمل مع وزارات التعليم، وكذلك رؤساء الجامعات، في مختلف البلدان يمكن أن يساعد على إنشاء برامج للتثقيف في مجال نزع السلاح في إطار المناهج الدراسية في مدارس تلك البلدان ومعاهدها.

٣١ - وشُدّد على أهمية أن تنشئ الحكومات هياكل أساسية متينة لمعالجة مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك ضرورة تمهيد مسارات وظيفية للأفراد الذين يركزون على دراسات نزع السلاح وعدم الانتشار. وأشار أيضا إلى أن الدول يمكن أن تنظر في تقديم المساعدة في صوغ برامج التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

٣٢ - واتفق المجلس على أن صلاحية دراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ لا تزال سارية. وشُدّد على ضرورة التنفيذ التام للتوصيات الصادرة في عام ٢٠٠٢، مع التنويه بصفة خاصة إلى عنصر الإبلاغ، ومع مراعاة الأولويات التي صيغت في التقرير. واقترح أيضا أن يعاد طبع الدراسة بتصدير جديد من الأمين العام.

٣٣ - واقترح تقديم قرار جديد في اللجنة الأولى بشأن مسألة التثقيف في مجال نزع السلاح. واقترح أيضا أن تواصل الدول المرتبطة تقليديا بهذه المسألة جهودها الرامية إلى إنعاش الاهتمام بموضوع التثقيف في مجال نزع السلاح.

التوصيات

٣٤ - أصدر المجلس التوصيات التالية:

(أ) يمكن للأمين العام أن يُذكّر الدول بأن تُتم تنفيذ التوصيات الواردة في دراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وأن يوجه انتباه المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة إلى أهمية التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار؛

(ب) يُشجع الأمين العام على أن يواصل الاضطلاع بدوره الدعوي في التعريف بأهمية التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار كلما أمكن ذلك، وأن ينظر في الإدلاء ببيان رئيسي بشأن هذه المسألة حينما تتيح الفرصة المناسبة؛

(ج) ينبغي أن يشجع الأمين العام الحكومات على إقامة هياكل أساسية متينة للنهوض بدراسات نزع السلاح وعدم الانتشار وأن تقدم بصفة منتظمة تقارير بشأن موضوع التثقيف في مجال نزع السلاح.

جيم - تبادل الآراء بشأن نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

٣٥ - على الرغم من أن المجلس قد اختتم مداولاته بشأن المسائل المفاهيمية المفضية إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ وزود الأمين العام بمجموعة من التوصيات في دورة المجلس المعقودة في شباط/فبراير، فإن الأعضاء ارتأوا ضرورة مناقشة نتائج المؤتمر الاستعراضي في دورة المجلس التالية في تموز/يوليه.

٣٦ - وبناء على ذلك، تبادل أعضاء المجلس الآراء، في الدورة الرابعة والخمسين بشأن نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وقدم عضو المجلس نوبوياسي آبي في تلك الدورة ورقة تقييمية بشأن المؤتمر الاستعراضي.

٣٧ - ورئي أن نتائج المؤتمر الاستعراضي هي ثمرة عملية استعراض إيجابية شاملة امتدت من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠ داخل الإطار الذي رسّخه المناخ الدولي البناء الذي تحقق في الآونة الأخيرة. ورئي أيضا أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ يُعد مؤتمرا ناجحا بالمقارنة بالمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥. وشدد عديد من أعضاء المجلس على ضرورة الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي.

٣٨ - وأشاد المجلس بالجهود التي بذلها الأمين العام قبل انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ والتي بذلها أثناء المؤتمر. وأعرب الأعضاء عن تأييدهم القوي للدور الدعوي المتواصل الذي يضطلع به الأمين العام في مجال الترويج لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم أيضا لتتويجه الأمين العام إلى دور المجلس الاستشاري في بيانه الافتتاحي إلى المؤتمر الاستعراضي.

٣٩ - وأشار المجلس إلى أن الأمين العام، بوصفه صوت المجتمع الدولي، ينبغي أن يساعد على الحفاظ على توافق الآراء الذي تحقق في المؤتمر الاستعراضي، وأن يستغل موقعه الفريد في أن يناشد جميع الدول، على أرفع مستوى سياسي، أن تولي مزيدا من الاهتمام لمسألة نزع السلاح وعدم انتشار النويين، إلى جانب مسألة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. واقترح أن يتولى الأمين العام دور الحفاظ على الروح التي سادت المؤتمر

الاستعراضى لعام ٢٠١٠ ومهمة مد الجسور بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

٤٠ - وفيما يتعلق بالمهام المسندة إلى الأمين العام في سياق إجراءات المتابعة الواردة ببيانها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضى، أكد المجلس على المسؤولية الخاصة للأمين العام فيما يخص عقد الاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ دعماً لأعمال مؤتمر نزع السلاح. وشُدّد على وجوب بذل الجهود من أجل تجنب حدوث مواجهات. واقترح أيضاً أن يشجع الأمين العام الدول على الحفاظ على توافق الآراء الدقيق القائم وعلى تنفيذ التوصيات المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

٤١ - ونوّه المجلس إلى وجوب إيلاء الأولوية أيضاً لتنفيذ قرار المؤتمر الاستعراضى لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ تحضره جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وبرغم الصعوبات والمخاطر، رئي أن من المهم بدء هذه العملية في وقت مبكر.

٤٢ - وأكد المجلس على الدور الرئيسي للأمين العام في تنظيم المؤتمر المقترح وفي إضفاء الشرعية على هذا المشروع المركّب. وأشار إلى أن بإمكان الأمين العام أن ينظر في الاستعانة بفريق من الخبراء من مؤسسات شتى لكي تتوافر له آراء مستقلة وموضوعية بشأن المسألة المعنية.

٤٣ - وأبدت تعليقات مهمة أخرى بشأن المسألة، منها التنويه إلى ضرورة التصديق في وقت مبكر على المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية والحد منها، وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وبدء المناقشات بشأن الضمانات الأمنية السلبية في مؤتمر نزع السلاح. وأشار أيضاً إلى ضرورة تعزيز الشفافية في المجال النووي بالنظر إلى الدور المحتمل للأمين العام في التشجيع على التوسع في انتهاج الشفافية من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية، بما في ذلك في مجال الأسلحة دون الاستراتيجية.

ثالثاً - الاجتماع مع الأمين العام

٤٤ - عُقد اجتماع للمجلس مع الأمين العام في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، اغتنم خلاله أعضاء المجلس الفرصة لتبادل الآراء مع الأمين العام بشأن المسائل المتصلة بترع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد المتعدد الأطراف.

رابعاً - العروض التي قدمها المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية

٤٥ - على النحو المعتاد، استمع المجلس خلال دورتيه إلى عروض بشأن بعض المسائل المتصلة بجدول أعماله قدمها ممثلون لبعض المنظمات غير الحكومية. وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بترع السلاح النووي ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، استمع المجلس في الدورة الثالثة والخمسين إلى عرضين قدمهما راي أتشيسون، مدير مشروع "بلوغ الإرادة الحاسمة"، وجون بوروز، المدير التنفيذي للجنة المحامين المعنية بالسياسات النووية.

٤٦ - وفي الدورة الرابعة والخمسين، قدمت بياتريس فيهن، الأخصائية المعاونة في مشروع "بلوغ الإرادة الحاسمة" وبيتر هيري، رئيس وحدة شؤون الأسلحة في الشعبة القانونية للجنة الصليب الأحمر الدولية، إحاطتين إعلاميتين للمجلس بشأن المسائل المتصلة بالتحقيق في مجال نزع السلاح والقانون الإنساني الدول واستخدام الأسلحة النووية، على التوالي.

خامساً - مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

٤٧ - تلقى المجلس الاستشاري، في دورته الثالثة والخمسين، بصفته مجلس الأمناء، إحاطة شاملة من المديرية ونائبيها عن الأعمال التي اضطلع بها المعهد منذ دورة المجلس السابقة المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٩، والأنشطة التي يعترزم الاضطلاع بها في عام ٢٠١٠. وأثنى المجلس على الأعمال التي أنجزها المعهد، وأعرب عن دعمه لأنشطته البحثية، وكرر تأكيده لأهمية حفاظ المعهد على استقلاله.

٤٨ - واعتمد المجلس رسمياً برنامج عمل وميزانية المعهد لعام ٢٠١٠ (انظر A/64/261)، اللذين عُرضا في الدورة الثانية والخمسين للمجلس، المعقودة في جنيف في تموز/يوليه ٢٠٠٩، آخذاً في اعتباره تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في تقريرها المستكمل بشأن برنامج العمل والميزانية المقترحين للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (A/64/7/Add.7).

٤٩ - وفي دورة المجلس الرابعة والخمسين، قدمت مديرة المعهد ونائبيها إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن الأعمال التي اضطلع بها المعهد منذ الاجتماع السابق للمجلس. وكانت لجنة فرعية معنية بالمعهد ومؤلفة من خمسة من أعضاء المجلس قد اجتمعت قبل الدورة العادية، في ٦ تموز/يوليه، لاستعراض برنامج المعهد بشكل مفصل.

٥٠ - وبعد أن نظر المجلس في مشروع تقرير المديرية عن أنشطة المعهد للفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى تموز/يوليه ٢٠١٠ وبرنامج العمل والميزانية المقدرة لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، وافق على تقرير المعهد لتقديمه إلى الجمعية العامة.

٥١ - وأعرب أعضاء المجلس عن استمرار تأييدهم القوي لأنشطة المعهد، ولا سيما في مناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإنشائه. ونظر الأعضاء أيضاً في سبل تعزيز برامج المعهد البحثية وأنشطته المتعلقة بجمع الأموال.

٥٢ - وحث المجلس، بصفته مجلس الأمناء، الأمين العام على أن يمارس كل ما في حوزته من نفوذ لتأمين زيادة الإعانة المالية المخصصة للمعهد في الميزانية العادية للأمم المتحدة بما يكفي، على الأقل، للتمويل الكامل لجميع تكاليف ملاك الموظفين الأساسي للمعهد، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتوفير الاستقرار اللازم لتمكين المعهد من صوغ الهيكل وبرنامج العمل اللذين يكفئان رؤيته ورسالته. وحث المجلس الأمين العام أيضاً على أن يبين عبارات قوية القيمة غير العادية لبقاء المعهد مؤسسة مستقلة قائمة بذاتها، مما يعزز القيمة الموضوعية لدور الأمين العام والأمم المتحدة في السعي إلى جعل العالم أكثر سلامة وأمناً عن طريق توالي الإنجازات في مجال نزع السلاح.

سادساً - الأعمال المقبلة

٥٣ - تبادل المجلس الآراء بشأن عدد من المسائل الممكن طرحها للمناقشة في دورتي المجلس في عام ٢٠١١، شمل مجموعة واسعة النطاق من المسائل، مثل المفهوم العام للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك القرار المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط والمؤتمر المقترح عقده في عام ٢٠١٢، وتجارة الأسلحة التقليدية والاتجار بها، والمؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ٢٠١١، وصون الاستقرار الاستراتيجي، ونظم مراقبة الصادرات، مثل مجموعة موردي المواد النووية، ونزع السلاح التقليدي في سياق البيئة السريعة التغير للتكنولوجيات الجديدة.

٥٤ - وكانت المواضيع المحددة المقترحة كما يلي: (أ) إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، في السياق الأوسع نطاقاً لإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية؛ و (ب) تجارة الأسلحة التقليدية، وعلى وجه التحديد معاهدة تجارة الأسلحة والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ و (ج) المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ٢٠١١. وشُدّد على نطاق واسع على ضرورة

تحقيق التوازن في مداولات المجلس في عام ٢٠١١ بين المسائل المتعلقة بالأسلحة التقليدية
وبالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

المرفق

أعضاء المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

كارلو تريزا (الرئيس)^(أ)

المبعوث الخاص لوزير الخارجية الإيطالي لشؤون نزع السلاح وتحديد الأسلحة
وعدم الانتشار

المديرية العامة للشؤون السياسية المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان
وزارة الخارجية

روما

نوبوياسو آبي^(أ)

مدير مركز الترويج لنزع السلاح وعدم الانتشار

المعهد الياباني للشؤون الدولية

طوكيو

ديوي فورتونا أنور

مدير برنامج البحوث، مركز حبيبي

وأستاذ باحث ونائب رئيس قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية

في المعهد الإندونيسي للعلوم

جاكرتا

ديزموند بُوين^(أ)

مدير السياسات السابق في وزارة الدفاع

لندن

جينبي شنغ^(أ)

مدير عام إدارة تحديد الأسلحة ونزع السلاح

وزارة خارجية الصين

بيجين

كيت ديويس^(أ)

المنسقة المشاركة لمركز نزع السلاح والأمن

التابع لمؤسسة نيوزيلندا للسلام

كرايستشيرش، نيوزيلندا

(أ) شارك في دورتي المجلس الثالثة والخمسين والرابعة والخمسين.

كارولينا هيرنانديس^(ب)

الرئيسة المؤسّسة، ورئيسة مجلس الإدارة
لمعهد الدراسات الاستراتيجية والإنمائية
مانيلّا

مونيكّا هرتس^(أ)

رئيسة الجمعية البرازيلية للعلاقات الدولية
أستاذة في الجامعة الكاثوليكية البابوية في ريو دي جانيرو
ريو دي جانيرو، البرازيل

سيرجي م. كوشيليف^(ج)

نائب مدير إدارة شؤون الأمن ونزع السلاح
وزارة خارجية الاتحاد الروسي
موسكو

دونالد أ. ماهلي^(أ)

النائب السابق للأمين المساعد لشؤون الحد من الخطر النووي
وضوابط التصدير والمفاوضات
مكتب الأمن الدولي وعدم الانتشار
وزارة خارجية الولايات المتحدة
واشنطن العاصمة

ه.م.غ.س. باليهّاكارا^(أ)

وزير الخارجية السابق في سري لانكا
كولومبو

أولغا بيليسير^(أ)

إدارة الدراسات الدولية
المعهد التكنولوجي المستقل في المكسيك
مكسيكو

فرانسوا ريفاسو^(أ)

نائب رئيس بعثة فرنسا في الولايات المتحدة

(ب) شاركت في دورة المجلس الرابعة والخمسين فقط.

(ج) شارك في دورة المجلس الرابعة والخمسين فقط.

السفارة الفرنسية
واشنطن العاصمة
آدم دانييل روتفلد^(١)
وزير الخارجية السابق
المبعوث الخاص لوزارة الخارجية
وارسو
شيخ سيلا^(١)
سفير السنغال في ألمانيا
سفارة السنغال
برلين
تيريزا هيتشنس^(١) (عضوة بحكم منصبها)
مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
جنيف
